# إشكالية الانتماء والهوية الوطنية في مجتمعات التنوع (حالة العراق)

**أ. د. عبد علي كاظم المعموري***
**أكاديمي وباحث من العراق**

* مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

## مقدمة

**إزاحت مرحلة ما بعد 2003، الغطاء عما اعتمل في المجتمع العراقي تاريخياً سواء الحديث منه أم الوسيط، وبانت من خلال هذه الإزاحة كل التراكمات التي كانت تتساكن مع نفوس العراقيين وعقولهم، تحت سطوة القوة والدكتاتورية والنظم الآمرة، لتجد الفرصة وقد أتت، لتعبر عن كل المكنونات الغاطسة وما ترتب عليها، فالبعض رأى في هذا التغيير إعادة تنظيم اجتماعي وهيكله للتنظيم السياسي، وازاحة التشوهات العميقة التي ضربت بمداميكها أسس التراتب الاجتماعي لقرون مضت، بينما البعض الأخر وجدها مفاتيح لمغاليق صدئت، وها هيه الفرصة قد سنحت لتأكيد الذات القومية، عبر متاريس تم نسجها حتى مع قوى خارجية مختلفة، فالكل يستقي من الفرصة المتاحة تأكيد وجوده بالتكور على هويته الفرعية، وصولاً الى ربطها الى هويات مماثلة حتى خارج الوطن، مما جعل الانتماء الوطني يتنابه الضعف بإزاء انتماءات عابرة لحدوده .**

لقد شكلت أزمة المواطنة (Citizenship) والهوية (Identity) والانتماء (Belongingness) والولاء (Loyalty)، هماً كبيراً للشعب والطبقة المثقفة فيه، كونها تشكل جزءاً مهماً من أرصدة القوة والمنعة للعراق، والتي جرى تشظيتها وتسييلها وتفكيكها، وبدلاً من أن يكون الجامع المانع هي الهوية الوطنية،جرى التوزع على هويات فرعية تتمحور حول القومية والمذهب والقبيلة والمنطقة... الخ، وهو ما ساهم الاحتلال الأميركي في إيصال المجتمع له، عندما بدء بتشكيل صورة الدولة العراقية الجديدة على وفق

معطيات (مذهبية ـ وقومية) في مجلس الحكم سيء الصيت، وهو ما قبلته الطبقة السياسية التي حلت بسرعة على أرض الوطن، للمشاركة مع المحتل في الإدارة والحصول على المغانم، من دون أيَّ موقف حقيقي تجاه ما تخفيه أجندة هذا الاحتلال، ولذلك كانت هذه الطبقة وأحزابها سلبية تماماً، إزاء ما كان يجري، بل أنها غضت الطرف وأشاحت بوجهها عما يحدث، وبذلك سمحت بأن يتم استنبات عوامل جديدة للتشرذم في المجتمع وإعادة دورة الثأرية والعنف.

إن إغفال حوامل الهوية الوطنية للمجتمع على الأقل بعد عام 1925، قد ألقى بظلالها على كامل اللوحة الاجتماعية ـ الثقافية، وقد بانت كل تلكم المظاهر دفعة واحدة بعد عام 2003، وكأنها كانت تنتظر اللحظة المناسبة، كيما توسم المشهد العراقي، بكل ما يدفعه الى التطاحن والتنابز والانكفاء الى الخارج لحل مشكلاته، فالمواطنة كعلاقة بين المواطنين والدولة تتضمن التزامات وواجبات وحقوق متبادلة، فالمواطنة بما تحمل من دلالات وابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ترتب حقوقاً عدة للمواطن على الدولة.

على أن تراكمات السنين فعلت فعلها في تعطيل عملية البناء المادي والمعنوي للعراق، وكرست بشكل أو بأخر الشعور لدى مختلف الجماعات الأثنية والطائفية بالشخصية المنفصلة، وأحيت ارتباط الإفراد بالولاءات الأولية، مما جعل من المواطنة العراقية مفهوماً عائماً، لا يخدم مقصداً مشتركاً لدى الجميع، ولا يعبر عن الذات العراقية. عندما بدت المواطنة الفعالة عاجزة/ أو غائبة عن فعل إنقاذ للذات العراقية من تذرر وتفتت، بل لا نغالي أذا قلنا بصعود(تصدير) فعل (عهر الهوية). والتماهي مع تلاشيها رويداً رويداً. . .

من هنا تتبدى رؤيتنا في أن الحالة العراقية على الرغم من خزينها السيئ والدافع الى الشرذمة الاجتماعية، إلا أن الانعطافات التاريخية الكبرى في مسيرة أيَّ شعب، لابد أن تدفع القوى الحية فيه الى تبني خيارات الحفاظ على الهوية الجمعية للمجتمع، وأن تنبري الشرائح الاجتماعية المختلفة وعلى رأسها شريحة (الانتلجنسيا ـ Intelligentsia) الى اجتراح الحلول للاستظلال بظلال الجامع الوطني، إلا أن صعود القوى المعارضة لسدة

السلطة بعد اسقاط النظام على الرغم من توافقاتها تحت ضغط الولايات المتحدة وبريطانيا في مؤتمري (لندن وصلاح الدين)، قد كشف عن عجزها عن الوفاء/ أو الايفاء بوعودها في إعادة بناء الانتماء والمواطنة والهوية الوطنية واعلاء سلطة القانون. وعليه فإن العوامل السياسية هي التي اضرت بشكل مباشر بالمواطنة والانتماء والهوية، وبشكل يفوق كل العوامل الأخرى رغم اهميتها.

## أولاً: طواف مفاهيمي

إن الهوية والانتماء والمواطنة موضوعات إشكالية، وأن البحث فيها هو الأخر أشكالي أيضاً، وتكمن الاشكالية ليس كونها نتاج أبستمولوجي/ معرفي بامتياز، بل كون لغة الحوار لا تستقيم بين مواريث وايديولوجيات لا تؤمن بهذه المفاهيم، ـ إلا في حدود الاستخدام المنفعي الضيق ـ ، وبين حركة تغيير وثقافة وارتقاء إنساني جديد، يتطلع الى قبول التنوع والتعدد والحوار الإنساني مع الأخر، فالإنسان على الأرض مهما اختلف شكله ودينه ومشاربه، **(إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق)**[1].

(1) نهج البلاغة، عهد الامام علي بن ابي طالب(عليه السلام) الى عامله على مصر مالك الاشتر.

إذ لازال العقل السائد في المنطقة العربية أسير الثنائية المانوية، القائم على نسق العلاقات الأولية البسيطة (النسق القرابي) (عائلة ـ عشيرة ـ قبيلة)، أو النسق الأكثر تعقيداً في أطاره الاختياري العقدي (النسق العقائدي) (دين، مذهب)في أطارها الجبري[2]، وصولاً الى الحزبية وبخاصة في الاحزاب الاسلامية، ممالا يوفر مساحة لتعددية الاتجاهات وقبول الأخر، ففكرة الاقصاء والتهميش والتكفير والتفسيق، قائمة في أصولها التاريخية على مفهوم الغلبة واستباحة الأخر، حتى وأن كان بالعنف الدموي، لأن الأخر هو النقيض، هذه العقلية الجامحة والعصابية، تلقي بكلكلها على الممارسة الحياتية بمفاصلها المتعددة، وأغلب الطبقة السياسية العربية والعراقية منها تقع تحت تأثيرها، سواء أكانت تدعي الليبرالية منها أم الاسلاموية ناهيك عن الاحزاب القومية. ويشيح الواقع برفض الأخر كتعبير عن عدم قبول التعددية بكل أشكالها، بدءاً من الفكر الى الوجود المادي .

(2) عبد الجبار محمود العبيدي، مقومات المواطنة، والهوية الوطنية ومرتكزاتها في الفكر الاقتصادي بين المحتمات العقائدية والعصبية. (من) المواطنة والهوية العراقية: عصف احتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي ـ دار بيسان، بيروت، 2011.

لذلك فإن التنوع الثقافي والديني والقومي، هو حقيقة لا جدال فيها، ولابد من الحوار والتفاعل والتنافذ بين مكونات أي مجتمع حاضن لهذا التنوع، ومن دونه فإن الخيار الأنسب هو الإلغاء للأخر، فيقول جاك لاكان (إما

الحوار تحت مظلة نظام الكلام الرمزي، والاعتراف المتبادل بين ذاتين، وإلا فهو العنف). وبحسب كولن ماك كابي (فإن قانون الكلام هو المؤسس للكلام، وهو ملزم للطرفين والناظم للعلاقات بينهما).

وعليه فالتعددية المجتمعية (Pluralistic community) ظاهرة ملازمة للمجتمعات البشرية، منذ أن عرفت هذه المجتمعات ظواهر التبادل السلعي والتنافذ المعرفي والحضاري، وفي مكنونات الخلق أريد أن تكون هذه التمايزات ملازمة لطبيعة البشر، وعنواناً للأثراء الفكري والثقافي والانساني لا للتشاحن والصراع .

والتعددية (Pluralism) تعني (عدم الأحادية)[3]، والتأكيد والإقرار والتسليم بعالم سمته الكبرى هو التنوع، وليغدو توسيم عالمنا المعاصر التنوع والتعدد، صفة معبرة عن الاحترام والتسامح والحوار والتعايش ما بين مختلف مكوناته، والتنوع والاختلاف (اثني، عرقي، ديني، ثقافي، اقتصادي)، هي ظواهر طبيعية أو نتاج حركة وتطور المجتمعات الانسانية، هي حقيقة قائمة على الأرض، ولا تعد بحد ذاتها مشكلة، إلا حينما تؤدي إلى أثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره .

(3) C. t. Oninons (ed) The Shorter Oxford English Dictionary, The Clarendon Press, Oxford, 1956, P1528.

ويذهب معجم المصطلحات الاجتماعية إلى أن التعددية تعني: (تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها)[4].

أما معجم المصطلحات السياسية فيعرفها التعددية على أنها: توزيع القوة بصورة واسعة في مجتمع ما على جماعات متعددة، ومرتبة تبعاً لحالة التعايش بينها (الصراع ـ المنافسة ـ التعاون)[5].

(4) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، الطبعة الثانية، 1986، ص317.

(5) علي الدين هلال، نيفين عبد المنعم مسعد(محرران): معجم المصطلحات السياسية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994، ص 109.

ويستوجب القبول/ الاعتراف بوجود التعددية، الاعتراف الكامل بحقوق الانسان وبكرامته وبرسالته بجانب الاقرار على واجباته ومسؤولياته، وهو ما يتطلب بالحتم القبول بالديمقراطية كآلية تنظيم وبيان لحدود التفاعل المجتمعي، مهما تباينت الاصول العرقية واللغوية والطائفية للجماعات التي تشكل المجتمع[6].

(6) جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة: مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية،1993، ص15.

ويرى آخرون إن المجتمع التعددي (نقيض المجتمع الوطني المنصهر)، هو مجتمع مجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الأيديولوجية أو اللغوية أو الجهوية

أو الثقافية أو العرقية، وتنتظم فيه مؤسسات مجتمعية من مثل الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات المصالح، على اساس الانقسامات المميزة له، إلا أن الافراد هم غالباً يشتركون في عضويات متداخلة (Overlapping Memberships)، مما يلزم سلوكهم بالاعتدال والتوافق مع الاعضاء الأخرين في هذه المؤسسات، وبهذا يتم نبذ التعصب والتثاقف بين الاجيال على أن تحقيق الفردية والجماعوية، يتم بموازاة ضمان ذات الآخر ومصالحه وحقوقه، مما يجعلها أداة مصالحة وتعايش وفسح المجال للآخر لينسجم في فسيفساء المجتمع الواحد.

لهذا تعد موضوعة (المواطنة) كمفهوم وكقيمة، هي المرتكز الصالح لتحقق الهوية والمواطنة، وبالتالي تَحُقق الانتماء والشعور به، وهو يشكل أبرز مخرجات هذه الهوية، والهوية (Identity)، هي السمة الجوهرية لأية ثقافة ما، تتغذى من عناصر متداخلة ومتشابكة وربما متزاوجة حد الزيجة المطلقة فيما بينها، كيما تشكل بطبيعتها مرجعيات منتقاة منها تتوزع مابين مادية وغير مادية، تتفاعل مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي والديني وغيرها، لتنصهر في بوتقة الشعور بالانتماء (Belongingness) الفاعل، ككينونة[7] خالدة.

(7) نجلاء عبد الحميد راتب، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري: دراسة سيسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 1999 ص 57.

إن المواطن في الفكر اليوناني هو الأثيني الحر الذي له حق الاقتراع والانتخاب، وممارسة العمل البرلماني، والمشاركة في الندوة الشعبية (وهي جمعية يحضرها من بلغ العشرين عاماً من الذكور) والمجالس البلدية والقضائية، من دون أية أشاره الى العقيدة، أو العصبية، أو الطائفة، أوالطبقة.

ويطل مفهوم الاغتراب في أيَّ مجتمع عندما يتوارى الانتماء الاجتماعي الى الخلف، لذلك نلحظ أن عدم الشعور بالانتماء من شأنه أن يطيح بالمواطنة، التي تعرفها دائرة المعارف البريطانية (علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، متضمنة مرتبة من الحرية وما يصاحبها من مسؤوليات، وتسبغ عليه حقوقاً سياسية مثل حقوق الانتخاب وتولي المناصب العامة. . . الخ).

ويجمع الباحثين على أن شعور الفرد بالانتماء وبمواطنته يرتبط بتحقيق العدالة والمساواة والحقوق التي يحصل عليها، والتي لا بد أن يتضمنها

الدستور والقوانين المفسرة له، وهو ما يشعره بالمواطنة الكاملة، بعيداً عن انتماء هذا الفرد لطائفة أو قومية معينة، وهذا هو المفتاح الرئيس لخفض مستويات البحث عن ملاذات بديلة لهويته الوطنية المذابة، صوب هويات وانتماءات فرعية أولية بسيطة، بجانب المدى الذي يساهم به في صوغ أوضاع مجتمعه.

ومظاهر الترابط بين الانتماء والهوية والمواطنة، تتجسد بالمشاركة الايجابية لأفراد المجتمع في الحفاظ على سير القوانين والنظام، والحفاظ على المال العام، والشعور بالفخر والاعتزاز بانتمائه لهذا المجتمع، وهو ما ينعكس في سلوكيات الافراد بإزاء ما ينتاب المجتمع في ظروف الازمات والحروب والمشكلات .

## ثانياً: التسلط والعنف في العراق (مسار تاريخي)

يرى بعض الباحثين أن لحالة العراق خصوصية مرتبطة بظاهرة التنوع،التي اعطته وصفاً بأنه مجتمع (تنوعي) فسيفسائي غير متجانس، وهي تبدو مختلفة عما تتوسم به مجتمعات التنوع الأخرى، والتي عندما تشهد تقلبات سياسية أو مراحل انتقالية، كتعبير عن حركة التطور الإنساني، والتي قد تشهد وقتياً وعند الحافات الحرجة مظاهراً للاختلاف الحاد، وشيئاً من الدموية[8].

(8) باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1999.

إن القراءة الموضوعية لتاريخ العراق، يستدل منها على وجود متلازمة العنف وعدم الاستقرار السياسي، وارجع بعضهم مسوغاتها الى هذا التنوع الذي يتميز به المجتمع، وتعدد أصوله العرقية والدينية والمذهبية، ومن ثم تعدد المرجعيات الضابطة له، واختلاف مشاربها وميولها وأهدافها[9].

(9) ياسين سعد البكري، بنية المجتمع العراقي: جدلية السلطة والتنوع، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب، بيروت، 2011، ص7.

وعلى طول مسار التاريخ، نلحظ قيام فئة بقمع فئة أو أكثر، من قبل فئة/ أو فئات من مكونات التنوع، تحت دعاوى مختلفة ولأسباب شتى، تحت هذه الذريعة أم تلك،وفي كل الاحوال فأن القامع لم يكن يعلن عن أسباب قمعه، ولأنه الأقوى والمنتصر، وهو الذي يكتب التاريخ في هذا البلد، فأنه غالباً ما يتهم فئات التنوع المقموعة بالخيانة والعمالة والتعاون مع الاجنبي.

مع أن كل فئة من فئات المجتمع (حتى الفئة المهيمنة) لها امتداد في المنطقة، وهو مما ييسر دمغها بعدم الولاء الوطني، بل ذهب الأمر(في بعض الأحداث المفصلية ـ انتفاضة 1991)، الى التشكيك بعدم عراقية بعض

الفئات، وأنها ليست فئات أصلية في الوطن، بل جاءت مع سلسلة الغزوات والاحتلالات التي شهدها العراق تاريخياً، من قبل اقوام ومجموعات بشرية مجاورة، وهو ما خلق هذا التنوع العرقي والديني والمذهبي(*).

(*) على خلفية انتفاضة عام 1991، كتب بعض من رموز النظام السابق في جريدة الثورة، سلسلة مقالات تبحث في تاريخ سكان مناطق جنوب العراق، اريد منها ان تشكك في عراقيتهم على انهم قبائل نزحت من القارة الهندية ومقترباتها. في حين يسجل التاريخ جملة احتلالات للعراق على مر التاريخ من قبل اقوام مختلفة .

إن متراكم سلوكيات العنف والظلم والاقصاء والتعسفالتي مورست باسم القبيلة والطائفة والقومية، وخوضها الصراع مع مكونات التنوع الاجتماعي الأخرى، تحت شعار الانتصار للجماعة التي تهيمن على القرار السياسي، والتي تظل الملاذ الاستراتيجي ومادة القمع للحاكم، حتى وأن كان ينتمي الى حزب أو مجموعة سياسية، إذ يلجأ الى استثمار رمزيته في استدعاء قوميته أو طائفته، ويترتب على هذا القهر والظلم للفئات الأخرى، صراع وثأرية لتأخذ شكل الدورة والتي يمكن تسميتها بدورة (الصراع والثأرية)، وهذه لم تكن نتاج تنافس اجتماعي صرف، بل هي مخرجات للتنافس السياسي يقودها السياسيين واحزابهم، ويوظفون الفئات الاجتماعية في هذا الصراع.

لقد جرى ترقية الصراع بين المكونات المجتمعية على الهوية الوطنية أو الثقافية، أو في لوي الاعتقادات الدينية الى مستوى الثأرية والتعسف في العمل السياسي العراقي، فكل جهة تصل الى سدة السلطة تمارس البطش بخصومها، وتحاول إرغامهم على قبولها تحت سطوة السلطة والقوة ولا غيرها، هذا الأمر أخذ شكل متوالية حسابية لا نهاية لها، وهي متوالية شيطانية وجهنمية، ستمتد طالما أنها تتغذى من معين الثأرية والضغينة والشبق للتسلط والتمتع بمغانم الحكم والتصرف بموارد الدولة والمجتمع(10).

(10) عبد علي كاظم المعموري، إشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية (إرث الماضيوعصف الاحتلال)، المواطنة والهوية العراقية: عصف احتلال ومسارات تحكم، مركز حمورابي ـ دار بيسان، بيروت، 2011.

وعلى وفق كل ما تم تناوله أنفاً، نعتقد أن الاحتقانات السياسية والدينية التي تراكمت طوال تاريخ العراق الحديث (على الأقل)، على خلفية أزمات سياسية وضغوط اجتماعية، وما رافق ذلك من تحشيد ديني وسياسي وإيديولوجي، وما لعبته الأحزاب السياسية من دور مدمر في الحياة السياسية العراقية، عندما دفعت الايدلوجيا كبديل عن الهوية الوطنية، تكون قد ساهمت عن عمد في تسريع وإذابة وانحلال الروابط الاجتماعية وتفاعلاتها المعضدة للمجتمع،عندما أسّست سياسة النّخبة الحاكمة (المتحيزة) نوعاً من الهويّات (الحدّية)، أو كما يسميها أمين معلوف (القاتلة) في كتابه (الهويات القاتلة)(11)، التي من شأنها أن تمهدالبيئة المناسبة للصراع الجمعي .

(11) امين معلوف، الهويات القاتلة، دار الفارابي، بيروت، 2012.

هذه النخب ربما لم يكن يدر بخلدها، أنها كانت تنمي من دون وعي بذور تشظي الهوية الوطنية، وأضعاف روح المواطنة لدى فئات التنوع الأخرى المضطهدة، وتبذر لزراعة قابلة للانقسام والتكور على هويات ثانوية غير جامعة للكل الموحد.

وهو ما دفع بعض فئات التنوع الى الاستعانة بالخارج للتدخل في شؤون البلد، إذ لا يمكن لأيَّ مجموعة عنفية أن تمارس نشاطها ضد فئة اجتماعية في بلد أخر، من دون توافر حواضن اجتماعية لها، لهذا نلحظ أن التدخل في شؤون العراق تاريخياً لم يفتر يوماً، ربما يخبو فترة من الزمنثم سرعان ما يظهر، إلا أنها سرعان ما تظهر في حواضن معينة، في الأغلب الأعم منها كانت سياسية ذات أهداف فئوية أو شخصية، ليصبح الصراع في بعض المراحل التاريخية صراع الكل ضد الكل عندما تكون هناك حالة إقصاء مابين الفئات السياسية، والتوافق بين الكل لتوزيع المغانم.

## الخاتمة

إن السعي الصادق والحقيقي لإيقاف تدهور حالة الشعور بالمواطنة الحقة، يتطلب البدء بإرساء أسس هوية وطنية تتجاوز حالة الإقصاء السياسي والاجتماعي والثقافي لجميع مكونات التنوع المجتمعي في العراق، ومن الطبيعي لإدارة التنوع إن تنهض بالظروف الموضوعية التي يعيشها الاجتماع السياسي في البلد، وهو ما أخذه (أنطوان نصري مسره) في الحسبان، ليدفع بقواعد يمكن اعتمادها،عند اجتراح الافضل لإدارة التنوع، وهي[12]:

**الأول**: احتضان كل دوائر الانتماء المتاحة في أطار أكبر منها وأشمل، وهي الدولة ودونما أي كيان أخر، وجعلها مرجعية المجتمع في تأمين حاجات الناس الأساسية المتمثلة بالعيش والأمن والإيمان والرعاية والسيادة.

**الثاني**: توفير الحرية بما هي قيمة مساوية للحياة نفسها، ومع الحرية يجب توفير حقوق الإنسان التي تعد المحتوى الذي يغني الديمقراطية .

بالإضافة الى ذلك، هناك اشتراطات عدة من شأنها أن تساهم في إعادة بناء الذاتانية الفردية العراقية صوب ترسيخ الانتماء والمواطنة وصولاً الى بناء هوية وطنية جامعة، وهي:

(12) أنطوان نصري مسره، إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية: التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية.. إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي، في: «ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي»، 24 ـ 26/3/1989.

1 ـ الاعتراف بالتنوع لكي يكون نقطة الشروع في دمج مكونات التنوع سلمياً.

2 ـ احترام خصوصية الفرد بوصفه عضواً في جماعة فرعية، لها خصوصيتها في التعبير عن ثقافتها بعيداً عن الإلغاء لثقافة الأخر، من دون تذويب للهوية الفرعية.

3 ـ اصلاح المركز السياسي والقانوني للفرد العراقي في جانبي الحقوق والواجبات، من أجل تعميق مفهوم المواطنة، ويحول الولاء الى الوطن بعيداً عن السياسات الفوقية والقسرية.

4 ـ تشريع قوانين ترفض العنصرية والطائفية في العمل السياسي في العراق.

5 ـ اعتماد ثقافة التسامح والتعايش والاعتراف بالأخر في مناهج التعليم بكل مستوياته.

6 ـ إلزام المؤسسات الثقافية والاعلامية والدينية بعدم الترويج للتباغض المستند على العرق أو الديانة أو الطائفة.

7 ـ اقرار الاحزاب السياسية لمشروع وطني في نبذ الثأرية في العمل السياسي، وايقاف الصراع الدموي بين الاحزاب.

8 ـ الركون الى الكفاءة والمهنية كأساس لتولي المناصب في ادارة الدولة، وهو ما سيحجم الارتكاز على الطائفية والعرقية في تقاسم الاحزاب والمكونات للنفوذ في مؤسسات الدولة العراقية الحديثة.